

الرؤية والتحرك بشأن كيفية تعزيز دور إجراءات الاعتماد والتصديق في خدمة

مبادرة "الحزام والطريق"

(9 يونيو، 2015، بكين)

قبل 2000 سنة، شق أبناء الشعب الشجاع المجد في القارة الآسيوية والأوروبية "طريق الحرير" الذي ربط الثقافات الآسيوية والأوروبية والإفريقية، وتشكلت روح طريق الحرير التي تنسج بـ "التعاون السلمي- الانفتاح والشمولية - التعلم المتبادل، والمنفعة المشتركة". وهكذا، ساهم طريق الحرير في تحقيق الازدهار التجاري والاقتصادي للبلدان الواقعة على طول الطريق.

وانتقلت روح طريق الحرير من جيل إلى جيل واستمرت في تعزيز التواصل والثقة المتبادلة بين الناس. إن إجراءات الاعتماد والتصديق، بصفتها وسيلة مُتَّبعة في العالم لإدارة الجودة، وتيسير التجارة، تلعب دورًا متزايد الأهمية في دفع حركة التجارة العالمية والنمو الاقتصادي المستدام في جميع بلدان العالم. وقد التزمت الصين باستراتيجية الانفتاح، واتبعت القواعد الدولية، ووضعت نظام الاعتماد والتصديق ذي الخصائص الصينية، وشاركت الصين بشكل مكثف بل ودعمت جهود التعاون الدولي في سبيل تطبيق آليات الاعتراف المتبادل. وتشهد نظم الاعتماد والتصديق في الصين تطورًا سريع الوتيرة، وذلك بدعم من الحكومة الصينية والجهود المشتركة للأطراف المعنية. وقد أصبحت نظم الاعتماد والتصديق أساس تحقيق الجودة، الذي من شأنه دفع التنمية الاقتصادية المستدامة في الصين، وبذلك تصبح تلك النظم بمثابة جسر يربط الصين بالعالم ارتباطًا وثيقًا، ويعزز الثقة المتبادلة والجهود المشتركة للتنمية. الالتزام بالقوانين الدولية المعمول بها، واحترام مصالح جميع الأطراف، والتعاون مع جميع دول العالم من أجل تطوير نظم الاعتماد والتصديق، جميع هذه الأمور التزمت بها الصين في طريقها نحو التنمية، وستظل تتمسك بها في طريقها نحو المستقبل.

في مارس 2015، فُوضت الحكومة الصينية بنشر مبادرة (الرؤية والتحرك لدفع التشارك في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين). وطرحنا المبادرة إقامة علاقات تعاونية بين الصين والدول الواقعة على طول طريق الحرير، كما نصت المبادرة بوضوح على أن الاعتماد والتصديق من أهم ركائز التعاون، مما يدل على أهميتهما، ووجود حاجة مشتركة إلى تحقيق المنفعة المتبادلة. وتضمنت المبادرة طرق تعزيز التعاون بين الصين والدول الواقعة ضمن نطاق المبادرة، في مجال الاعتماد والتصديق.

وضعت إدارة الاعتماد والتصديق الوطنية بجمهورية الصين الشعبية (الرؤية والتحرك بشأن كيفية تعزيز دور إجراءات الاعتماد والتصديق في خدمة مبادرة "الحزام والطريق")، وذلك من أجل تعزيز التعاون العملي بين الصين والدول الواقعة ضمن نطاق المبادرة، في مجال الاعتماد والتصديق، ودفع علاقات التعاون نحو آفاق أوسع.

أولاً: فكرة عامة

تلتزم المبادرة بمبادئ التشاور والبناء والتفاسم المشترك، كما تلتزم بالقوانين الدولية المعمول بها، ومراعاة أحوال البلدان المختلفة، كما تحرص المبادرة على تحقيق الثقة المتبادلة والتعلم المتبادل والمنفعة المشتركة، وتعزيز آليات التعاون والاعتراف المتبادل بما يخدم مبادرة "الحزام والطريق"؛ وزيادة شفافية التدابير التقنية التجارية؛ وتطوير منظومة الاعتماد والتصديق؛ ودعم أواصر الترابط والتواصل؛ وتعزيز تحرير التجارة، كما تقدم المبادرة للاقتصاد الإقليمي خدمات عالية الجودة، تحقق التنمية المستدامة.

ثانياً: المبادئ الأساسية

التمسك بالشمولية والانفتاح: يُقترح على هيئات ومؤسسات مثل: مثل الإدارات الحكومية، والمؤسسات ذات الصلة، وهيئات تقييم المطابقة وعمالها، وأفراد المجتمع، والمنظمات العالمية والإقليمية، أن تشارك في أعمال الاعتماد والتصديق، وبذلك يصبح التعاون الدولي أكثر انفتاحاً وشمولاً، وقدرةً على تحقيق الفائدة للجميع.

الاحترام والثقة المتبادلة: يجب احترام الاختلافات بين الدول من حيث: نظم الاعتماد والتصديق واللوائح القانونية؛ واحترام ما تحدده كل دولة لنفسها من اختيارات واحتياجات، كما يجب أن تقوم الأطراف المختلفة بعقد المشاورات، التي من شأنها تعزيز الثقة المتبادلة بين الجميع.

التعلم المتبادل: ينبغي أن تقوم الدول فيما بينها بتبادل الخبرات الإدارية والنتائج المثمرة التي حققتها في مجال

التصديق والاعتماد، بما يتيح للأطراف المختلفة فرصة التعلّم من بعضها البعض.
المنفعة المشتركة: يجب الاهتمام بمصالح جميع الأطراف، والبحث عن آليات التعاون والاعتراف المتبادل، التي تصب في صالح الجميع، وبذلك تعود ثمار التعاون بالفائدة على الشركات والشعوب في مختلف الدول.

ثالثًا: ركائز التعاون

(1) تعزيز الاتصالات السياسية والتبادل التقني

يجب تعزيز الاتصالات بين الإدارات الحكومية في مجال سياسات الاعتماد والتصديق، وتعزيز التشاورات والثقة المتبادلة في الشؤون الدولية ذات الصلة، كما يجب القيام بمحادثات جادة حول السياسات واللوائح التي سيتم العمل بها، وذلك لتفادي العوائق الغير المنطقية، والتي لا مبرر لها. ويجب أيضًا تشجيع المؤسسات المعنية على أن يكون بين بعضها البعض آفاق جديدة للتعاون في المجال التقني، ومجال تبادل الخبرات. وينبغي وضع آلية لتبادل المعلومات التي تشمل كل ما يتعلق بمجال الاعتماد والتصديق. وعلى الصعيد التجاري، يجب أن تكون الإجراءات التقنية المعمول بها، أكثر شفافية؛ وأن يتم مشاركة المعلومات بين الدول الواقعة ضمن نطاق المبادرة. وسوف تعمل الصين على إضفاء المزيد من الشفافية على منظومة تقييم المطابقة، وسيصبح بإمكان المجتمع الدولي التعرف إلى السياسات الصينية المتبعة في مجال الاعتماد والتصديق؛ ومعرفة كل تغيير جديد تتبعه الصين في هذا الصدد أولًا بأول، وذلك عن طريق آلية الإخطار وآلية التفاوض وغيرهما من آليات الحوار الثنائي والمتعدد الأطراف، التي تتبعها منظمة التجارة العالمية. وفي الوقت نفسه، نحن مستعدون للتعاون مع جميع الأطراف على توفير منصة، يتم من خلالها تبادل المعلومات حول إجراءات الاعتماد والتصديق، ونقل الأخبار المتعلقة بذلك لحظة بلحظة، الأمر الذي يوفر بيئة يتم فيها، تبادل الإشعارات المرتبطة بإصدار خطابات، والمعلومات عن الهيئات والأفراد واللوائح القانونية.

(2) توفير المزيد من آليات الاعتراف المتبادل في مجال الاعتماد والتصديق

ينبغي تسريع وتيرة العمل باتفاقيات الاعتراف المتبادل الثنائي والمتعدد الأطراف، وإجراء تعديلات على أساليب تفتيش السلع وضبط الجودة والتصديق، وذلك حتى تحظى بالاعتراف الدولي. وللتغلب على ما يعرقل تحقيق ذلك الهدف، ينبغي البحث عن حلول تتلائم وتتناسق مع الواقع الذي تتميز به كل دولة عن الأخرى، إلى جانب القيام بأنشطة بحثية، تتناول وتقرن بين الدول المختلفة من حيث: السياسات المعمول بها، ومعايير الجودة، وأدوات تقييم الكفاءة، إلخ. كما ينبغي تعزيز الثقة والاعتراف المتبادل بين الأفراد، بحيث تتم مراعاة اختلاف القدرات البشرية وما يتبعه من اختلاف النتائج. وينبغي أيضًا إيلاء اهتمام أكبر بأمر مثل: الطاقة الجديدة، والتجارة الإلكترونية والصناعات الناشئة الأخرى، وتغير المناخ والأمن غير التقليدي وغيرهما من الأمور ذات الاهتمام المشترك، ومن المفترض أن يكون هناك المزيد من الاعتراف المتبادل في مجالات: الطاقة المتجددة، وانخفاض الكربون، والتجارة الإلكترونية العابرة للحدود، وغيرها من المجالات الجديدة الأخرى، كما ينبغي أن يتم الاتفاق على وضع معايير موحدة وآليات موحدة لتنفيذ إجراءات التصديق في مجالات: الطاقة الإنتاجية والبنية التحتية، وغيرهما من المجالات التي تحظى باهتمام مختلف الدول. وبهذا تتحقق في الصين والدول الواقعة ضمن نطاق المبادرة مقولة: "معايير موحدة، شهادات اعتماد موحدة، ودول فيها الحركة حرة غير مقيّدة".

وتحرص الصين على أن يكون لآليات الاعتراف المتبادل الثنائي والمتعددة الأطراف دور أكثر فعالية، يمتد تأثيره ليشمل مجالات مثل: موظفي هيئات الاعتماد، والتفتيش على المصانع، وشهادات سلامة الصحة الغذائية وغيرها من المجالات. والصين مستعدة للقيام بالتشاور مع الأطراف المعنية، للتوصل إلى المزيد من آليات الاعتراف المتبادل الثنائي والمتعدد الأطراف.

(3) تحسين الخدمات التي تقدمها نظم الاعتماد والتصديق

ينبغي أن يكون هناك المزيد من التكامل العميق بين الاقتصاد الصناعي و نظم الاعتماد والتصديق، فتصبح تلك النظم أكثر قدرة على النهوض بدورها في تحقيق النمو التجاري والاقتصادي، مع مراعاة أن يلبى ذلك ما تحتاجه الدول خلال مسيرتها التنموية؛ وينبغي التعاون على مواجهة التحديات التي تفرضها معايير الجودة والأمان، وتعزيز أمن سلسلة التوريد والتعاون السلس، بما يضمن أمن وجود السلع المتبادلة؛ ويجب التكيف مع التغيرات التي تشهدها الصناعة، وتعزيز أطر التعاون بين الأطراف المعنية، في مجال التقنيات المستخدمة ومجال معايير الاعتماد والتصديق المتبعة، مع الحرص على مواكبة كل ما هو جديد في هاذين المجالين؛ ويجب أن يكون هناك المزيد من التبادلات الرفيعة المستوى والعلاقات التعاونية، بهدف إرساء معايير الاعتماد والتصديق؛ وينبغي تشجيع هيئات

الاعتماد على تقديم خدمات على نطاق دولي، الأمر الذي سيسهم في إرساء منظومة الجودة المتبعة في مختلف الدول، وتحقيق الاستفادة المشتركة بينها.

إن الصين مستعدة لأن تقدم للدول الواقعة ضمن نطاق المبادرة، فرص للتدريب في مجال الاعتماد والتصديق، ومستعدة لتبادل التكنولوجيا المستخدمة في هذا المجال؛ كما ستبذل الصين قصارى جهدها في مساعدة الدول الأخرى على وضع نظم تقييم المطابقة، وفي الوقت نفسه، ترحب الصين بمساهمات الدول الأخرى في تحسين منظومتها لتقييم المطابقة.

(4) تعزيز إجراءات تفتيش السلع وضبط الجودة و التصديق

يجب أن تتم إجراءات تفتيش السلع وضبط الجودة والتصديق، بطريقة تكفل المرونة واليسر، وتحقق المنفعة المشتركة لجميع الأطراف، مع ضمان الالتزام بمبادئ: الانفتاح، والشفافية، والتنافسية العادلة، وتشجيع هيئات التفتيش والتصديق في الدول المختلفة على التعاون الإقليمي، وتوفير خدمات تلبي احتياجات العملاء في تلك البلاد، وتعزيز دور عمليات تفتيش السلع وضبط الجودة والتصديق في تيسير حركة التجارة.

وسوف تُضفي الصين المزيد من المرونة واليسر إلى إجراءات تفتيش السلع وضبط الجودة والتصديق. كما ترحب الصين بالشركات الأجنبية للقيام بهذه العمليات على أرضها، الأمر الذي سيوفر للمستثمرين الأجانب المزيد من التسهيلات. وفي الوقت ذاته، تأمل الصين في التعاون مع الدول الأخرى بشأن آلية تنفيذ الإجراءات التي ذُكرت آنفاً، وبذلك ستعمل الشركات المحلية في تلك الدول على تطبيق معايير جودة أفضل وأكثر مرونة.

رابعاً: آليات التعاون

تحسين آليات التعاون المتعددة الأطراف. يجب إطلاق العنان لدور آليات التعاون المتعددة الأطراف، وإجراء محادثات مشتركة بين المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وحث الدول الواقعة ضمن نطاق المبادرة على المشاركة بيجابية في أنشطة، تقوم فيها بالتباحث حول أفضل سبل التعاون و آليات الاعتراف المتعدد الأطراف. فضلاً عن ذلك ستقوم الدول المعنية أيضاً بالإفصاح عن احتياجاتها المعقولة، والتنسيق فيما بينها. وتقتصر الصين التعاون مع الدول الواقعة ضمن نطاق المبادرة على تنظيم ندوة دولية حول آليات الاعتماد والتصديق، وذلك بهدف تعزيز الثقة المتبادلة و التنمية المشتركة في هذا الصدد .

تحسين آلية التعاون الثنائي. يجب تفعيل دور آليات التعاون الثنائية، وإقامة منصات جديدة للتعاون في جميع المجالات، و على كافة الأصعدة، والعمل على تعزيز التعاون الثنائي وتفعيل اتفاقيات الاعتراف المتبادل، بحيث يصب ذلك في صالح التعاون التجاري الثنائي. وتستعدّ الصين لدفع التعاون مع الدول المعنية في مجال الاعتماد والتصديق، وذلك في ضوء اتفاقيات التعاون الثنائي المبرمة بين الطرفين، وبذلك تصبح هناك آفاق تعاونية جديدة .

تعزيز التعاون على مستوى الصناعة وعلى المستوى المحلي. يجب تحفيز الهيئات المعنية على القيام بدورها بصورة أفضل في ميدان التعاون الدولي، وتشجيعها على المشاركة في مختلف المباحثات، التي تُقام حول سبل تحقيق التعاون المتعدد الأطراف، والعمل على توفير مناخ ملائم يفسح المجال لتحقيق الاعتراف المتبادل والتعاون بين المؤسسات في مختلف الدول. كما يجب تشجيع الإدارات المحلية على أن تقوم بدور فعّال في إرساء أسس التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، هذا إلى جانب إقامة علاقات تواصل وتعاون تحت مظلة التعاون الشامل، وتحقيق الاستفادة القصوى من المزايا الجغرافية، الأمر الذي يعزز التعاون الإقليمي بين الدول .

نحن، إدارة الاعتماد والتصديق الوطنية بجمهورية الصين الشعبية، مستعدون للتعاون مع الدول والأطراف الواقعة ضمن نطاق المبادرة، والاستمرار في إحياء وإعلاء روح طريق الحرير، ومستعدون لتعزيز التعاون العملي، والعمل على تعزيز الثقة المتبادلة والاعتراف المتبادل في مجال الاعتماد والتصديق، لتعود ثمار التعاون بالفائدة على الدول والشركات والشعوب الواقعة على طول طريق الحرير.